



### وحدات صغيرة لاقتصاد أكبر

- تشير العديد من الأمثلة وفي دول مختلفة، إلى مدى أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دعم التطور الاقتصادي والنمو، وكذلك توليد الفرص الوظيفية.
- حسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، يبلغ عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة المسجلة لأغراض تجارية في المملكة حالياً نحو 950 ألف مشروع، يعمل فيها قرابة 1 مليون مواطن سعودي.
- أحد الأهداف الرئيسية المضمنة في رؤية 2030 (الرؤية)، يتعلق بزيادة مستوى مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي. وبصفة خاصة، فإن الهدف يتمثل في رفع مساهمة تلك المنشآت والتي تبلغ 20 بالمائة إلى 35 بالمائة عام 2030 (شكل 1).
- في الواقع، تمت الإشارة إلى زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي في العديد من برامج تحقيق الرؤية، كبرنامج تطوير القطاع المالي وبرنامج صندوق الاستثمارات العامة.
- وفقاً لذلك، وتماشياً مع أهداف الرؤية، فقد تم تنفيذ عدد من المبادرات والإصلاحات الرئيسية، بهدف دعم تطوير وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة.
- بصفة عامة، تخطط الحكومة لرفد الاقتصاد بقطاعات كانت غائبة عنه سابقاً، مما سيؤدي ليس فقط إلى دعم جهود التنوع الاقتصادي، بل أيضاً توفير فرص كبيرة لأصحاب المنشآت.
- مع بدء أخذ تلك الإصلاحات شكلها النهائي، وتحسن بيئة الأعمال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، نتوقع أن نشهد زيادة في المساهمة الإجمالية لتلك المنشآت في الاقتصاد المحلي، مع مرور الوقت.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

راجا أسد خان

رئيس إدارة الأبحاث

rkhan@jadwa.com

د. نوف ناصر الشريف

اقتصادي

nalsharif@jadwa.com

الإدارة العامة:

الهاتف +966 11 279-1111

الفاكس +966 11 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

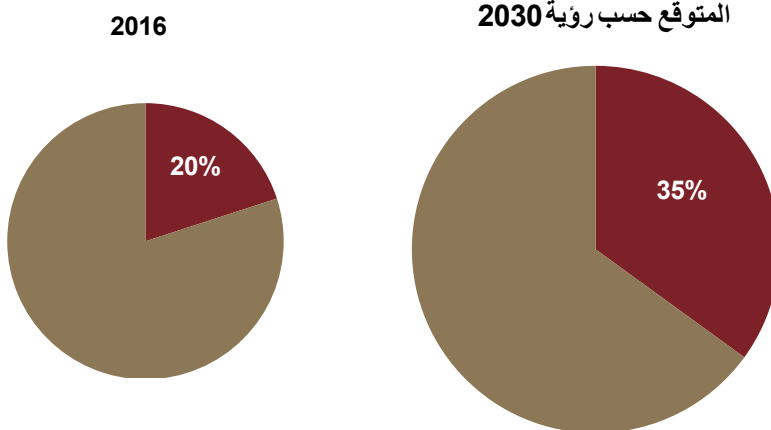
المملكة العربية السعودية

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية  
لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37 /6034

للاطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار، وللتسجيل  
للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم النخول إلى موقع الشركة:

<http://www.jadwa.com>

شكل 1: المساهمة المتوقعة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي



مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة  
= 484 مليار ريال

مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة  
= 2.1 تريليون ريال



## فكرة عامة

ظل دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة يُذكر باستمرار كركيزة أساسية في الاقتصادات النامية والمتقدمة على حدٍ سواء، وذلك لأنها تعتبر أحد الوسائل المهمة للنمو الاقتصادي وتوفير الوظائف.

على سبيل المثال، تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوالي 99 بالمائة من إجمالي المنشآت، كما أنها تعتبر المصدر الرئيسي للتوظيف، حيث توفر نحو 70 بالمائة من الوظائف. إضافة إلى ذلك، تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة المساهم الرئيسي في خلق القيمة، وإنتاج بين 50 إلى 60 بالمائة من القيمة المضافة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وفي الاتحاد الأوروبي، حيث تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة قرابة 99 بالمائة من إجمالي المنشآت، تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة غير المالية نحو 57 بالمائة من القيمة المضافة (شكل 2). بالطبع، تختلف هذه النسبة من دولة إلى أخرى، حيث نجدها ترتفع إلى أكثر من 80 بالمائة في قبرص واليونان، حيث تسيطر السياحة في هاتين الدولتين على قطاع الخدمات غير المالية. علاوة على ذلك، بين عامي 2008 و2017، شكلت المنشآت الصغيرة والمتوسطة غير المالية أكثر من نصف (52 بالمائة) الزيادة الإجمالية في التوظيف في الاتحاد الأوروبي.

أحد أهداف التنمية المستدامة بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة، هو تلبية الطلب المتزايد على الوظائف، من خلال تحقيق التوظيف الكامل للرجال والنساء على حدٍ سواء، بما في ذلك كبار السن، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة. أحد الوسائل لتحقيق هذا الهدف، هو تطوير التوظيف الذاتي (العمل الحر) وخلق فرص عمل جديدة، من خلال المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وبما أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تتيح طائفة واسعة من فرص العمل في مختلف القطاعات ومختلف المناطق الجغرافية، فهي توفر تشكيلة كبيرة من الوظائف، بما في ذلك الوظائف للأشخاص محدودي المهارات، مما يساعد على تطوير مجموعة المهارات للقوى العاملة من خلال التوظيف.

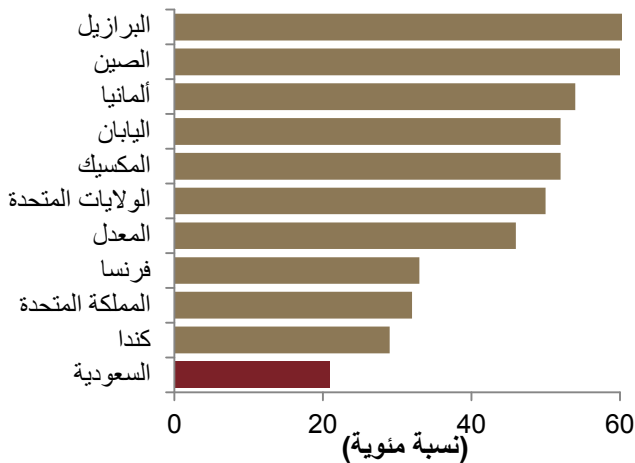
وفي الاقتصادات الناشئة، تساهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنحو 45 بالمائة من إجمالي الوظائف ونحو 33 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن، وإذا وضعنا في الحسبان المساهمة غير المباشرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، نجد أن مساهمة تلك المنشآت ترتفع إلى أكثر من نصف التوظيف ونصف الناتج المحلي الإجمالي في معظم الاقتصادات الناشئة. علاوة على ذلك، يمكن أن تساهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنوع الاقتصادي، وخاصة في الدول الغنية بالموارد والتي تعتبر عرضة لتقلبات أسعار السلع، كالمملكة العربية السعودية ودول الخليج. في المملكة، ووفقاً لهيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، تبلغ مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي غير النفطي السعودي نحو 21 بالمائة، وهي نسبة تقل كثيراً عن متوسط نسبة المشاركة التي تصل إلى 46 بالمائة لدى أكبر 15 اقتصاداً عالمياً (شكل 3).

تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية في جميع الاقتصادات، لأنها تعتبر وسيلة مهمة للنمو الاقتصادي وتوليد الوظائف.

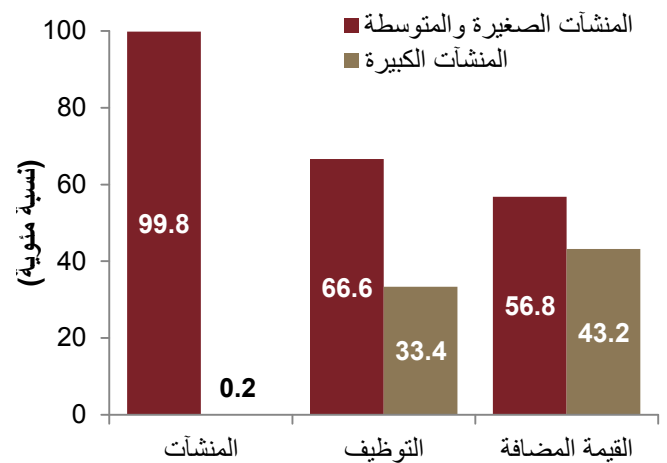
في الاتحاد الأوروبي، حيث تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة قرابة 99 بالمائة من إجمالي المنشآت، تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة غير المالية نحو 57 بالمائة من القيمة المضافة.

تسهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بحوالي 45 بالمائة من إجمالي الوظائف، ونحو 33 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، في الاقتصادات الناشئة.

شكل 3: مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج الإجمالي السعودي غير النفطي، مقارنة بالدول النظيرة حول العالم



شكل 2: المنشآت الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمنشآت الكبيرة في قطاع الأعمال غير المالي لدى الاتحاد الأوروبي، عام 2016





## المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة

من ناحية تاريخية، رغم الإدراك عموماً في المملكة بأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تُعد من المساهمين المهمين في تنوع الاقتصاد، لكن لم يتم تبني سياسات محددة إلا على نطاق صغير في خطة التنمية الخامسة (1990-1995). تضمنت تلك الخطة وضع أسس ولوائح لتعزيز مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي فقط، وذلك نتيجة على ما يبدو للنمو الكبير الذي شهده قطاع البتروكيماويات خلال فترة الثمانينات. في خطة التنمية السادسة (1995-2000)، تم وضع توصيات لتسهيل زيادة القروض إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة وإطلاق كيان مستقل لرعاية القطاع.

وبطريقة منفصلة، كانت هناك مجموعة من صناديق التنمية تقدم الدعم والتمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بطرق مختلفة منذ عام 1960. على سبيل المثال، ظل صندوق التنمية الزراعية يقدم القروض والدعم للمزارعين منذ عام 1962، والصندوق السعودي للتنمية منذ عام 1971 (كان يعرف سابقاً باسم البنك السعودي للتسليف والادخار)، كما بقي الصندوق السعودي للتنمية الصناعية يدعم المنشآت الصناعية منذ عام 1974. وبمرور الوقت، ظهر عدد من الجهات الأخرى التي تقدم الدعم المالي والتدريب والمشورة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كشركة عبد اللطيف جميل من القطاع الخاص، وشركتي سابك وأرامكو من القطاع العام.

حسب الهيئة العامة للإحصاء، بلغ عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في المملكة 950 ألف في نهاية عام 2017، تم تصنيف 88 بالمائة منها باعتبارها "متناهية الصغر"، أي أن عدد العاملين فيها يتراوح بين 1 إلى 5 أشخاص (شكل 4 وشكل 5). وتشير نفس تلك البيانات، إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة وفرت وظائف لنحو 1 مليون سعودي، و3,7 مليون أجنبي بنهاية عام 2017، يشكلون 32 بالمائة من إجمالي السعوديين و46 بالمائة من إجمالي الأجانب في سوق العمل. من جملة المليون سعودي العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، يعمل نحو 33 بالمائة من السعوديين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع التجزئة والجملة، ويعمل 10 بالمائة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع التصنيع. ومن حيث السعودية، تستوعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع المال والتأمين أكبر حصة من السعوديين بنسبة 61 بالمائة، يليه قطاع العقارات بنسبة 48 بالمائة (شكل 6).

تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء، إلى أن متوسط مرتبات السعوديين الذين يعملون في المنشآت الصغيرة والمتوسطة يبلغ 6,6 ألف ريال شهرياً، مقارنة بمتوسط مرتبات يبلغ 9,9 ألف ريال شهرياً للسعوديين الذين يعملون في المنشآت الكبيرة. لكن، البيانات تشير إلى أن بعض المنشآت الصغيرة

من ناحية تاريخية، هناك إدراك بصفة عامة في المملكة بأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تُعد من المساهمين المهمين في تنوع الاقتصاد.

هناك مجموعة مختلفة من صناديق التنمية، تقدم الدعم والتمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بطرق مختلفة منذ عام 1960.

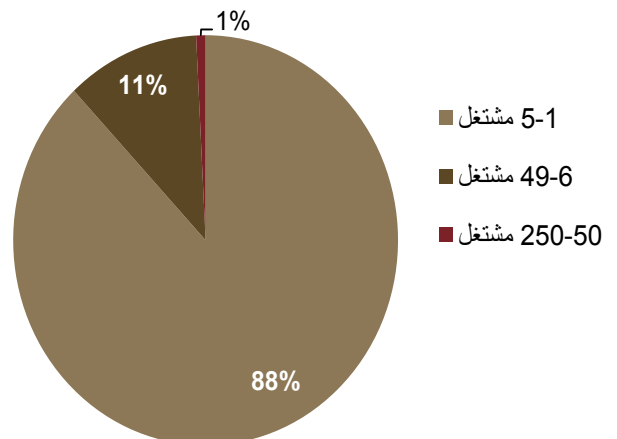
بلغ عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في المملكة 950 ألف في نهاية عام 2017...

...يعمل فيها نحو 1 مليون سعودي، و3,7 مليون أجنبي بنهاية عام 2017.

شكل 5: تصنيف هيئة "منشآت" للمنشآت الصغيرة والمتوسطة



شكل 4: المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، حسب الحجم (عدد العاملين)





والمتوسطة تدفع مرتبات أعلى مما تدفعه منشآت كبيرة في نفس القطاع، وقد تلاحظ ذلك في قطاعات الصناعة، والنقل وتقنية المعلومات، والتجارة، والتعليم (شكل 7).

علاوة على ذلك، تكشف تلك البيانات أن 41 بالمائة من العمالة السعودية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة يقعون في الفئة العمرية 26-35 سنة، ولذلك هم يمثلون النسبة الأعلى من بين جميع الفئات العمرية، ويبلغ عددهم الإجمالي 411 ألف عامل (شكل 8). إضافة إلى ذلك، نجد أن النسبة المئوية لهذه الفئة العمرية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة أعلى من نسبتها في سوق العمل ككل، ما يشير إلى أن هذه المنشآت تتمتع بقدر أكبر على توليد عدد أكبر من الوظائف للشباب السعودي مقارنة بأنواع المخدمين الآخرين.

فيما يتعلق بجانب العملاء، تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء إلى أن معظم عملاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة هم من الأفراد والقليل منهم من الشركات، حيث يشكل الأفراد ثلثي عملاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة. إضافة إلى ذلك، نجد أن 20 بالمائة من العملاء من القطاع الخاص، مقارنة بـ 14 بالمائة من القطاع العام. لكن، هذه النسب تختلف من قطاع إلى آخر، ففي قطاعي الكهرباء و الغاز، والنفط والمعادن، يشكل العملاء من القطاع الخاص النسبة الأعلى، حيث تصل نسبتهم إلى 57 بالمائة و36 بالمائة، على التوالي.

إضافة إلى ذلك، بعض القطاعات تفوق لديها نسبة العملاء من القطاع العام متوسط النسبة المئوية للقطاعات ككل، كقطاعي الخدمات المالية، وخدمات تقنية المعلومات، اللذين تبلغ لديهما نسبة العملاء من القطاع العام 24 بالمائة و23 بالمائة، على التوالي. مستقبلاً، نتوقع زيادة نسبة العملاء من القطاع العام بصورة تدريجية، في أعقاب مبادرة تم الإعلان عنها خلال العام تهدف إلى جذب المزيد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى عقود المناقصات الحكومية، والتي توفر شروطاً مالية أسهل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

#### الإصلاحات الجديدة بخصوص المنشآت الصغيرة والمتوسطة

كجزء من السعي لتحقيق هدف رؤية 2030، المتمثل في تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال الإصلاحات، أعلنت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، ووحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص (نماء)- والتي تحولت مؤخراً إلى هيئة بموجب مرسوم ملكي - عن أربعة

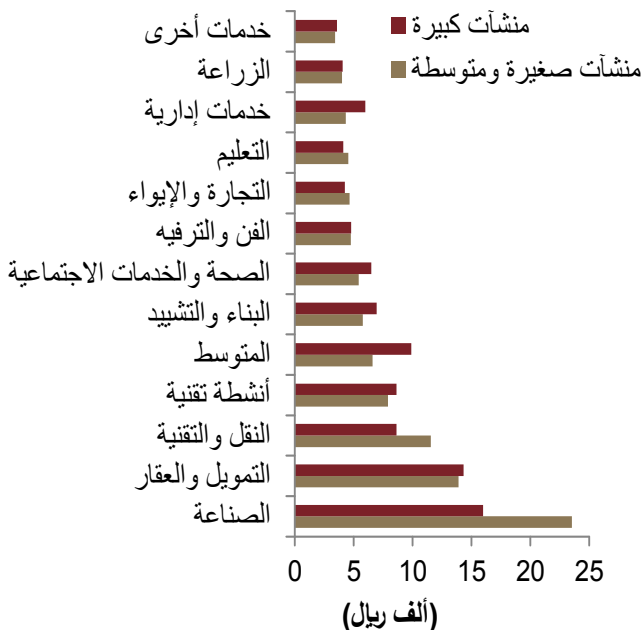
في عام 2017، بلغ متوسط مرتبات السعوديين الذين يعملون في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، 6,6 ألف ريال شهرياً.

يقع 41 بالمائة من العمالة السعودية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، في الفئة العمرية 26-35 سنة.

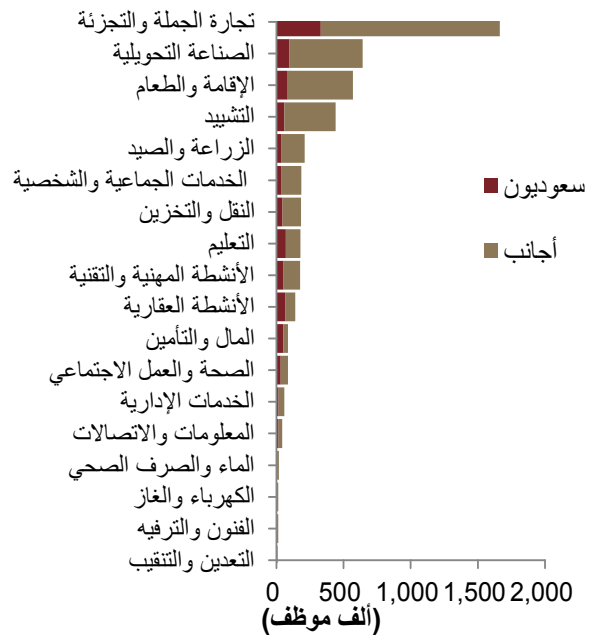
يشكل الأفراد ثلثي عملاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

تم الإعلان عن مجموعة مبادرات لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كجزء من حزمة تحفيز القطاع الخاص والتي بلغت قيمتها 200 مليار ريال.

شكل 7: متوسط أجور السعوديين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة



شكل 6: عدد العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حسب القطاعات





## نص مظل 1: الإصلاحات الجديدة لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

أعلنت الحكومة في ديسمبر 2017، عن برنامج لتحفيز نمو القطاع الخاص بمبلغ 200 مليار ريال، يمتد على مدى 4 سنوات، صُرف منها مبلغ 40 مليار ريال عام 2017، و72 مليار ريال عام 2018. وتتضمن الحزمة 17 مبادرة موجبة نحو عدد من القطاعات، كالإسكان، والصادرات، والتصنيع، وهي تهدف إلى تعزيز نمو القطاع الخاص، خاصة بعد التباطؤ النسبي الذي شهده الاقتصاد المحلي خلال العامين الماضيين. كذلك، تضمنت حزمة التحفيز مبلغ 10 مليار ريال لمشاريع القطاع الخاص العملاقة، و5 مليار ريال لبنك دعم تمويل الصادرات، و5 مليار ريال لدعم برنامج الاستثمارات الضخمة.

فيما يخص دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، قدمت الحزمة أربع مبادرات رئيسية:

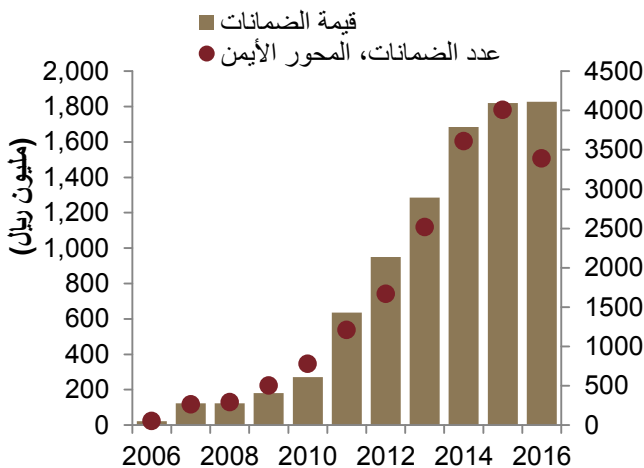
1. استرداد الرسوم الحكومية التي تم دفعها خلال السنوات الثلاث الأولى من تشغيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك للمنشآت التي يتم تسجيلها بين عامي 2016 و2021. بلغت قيمة الميزانية المخصصة لهذه المبادرة نحو 7 مليار ريال، وهي تتضمن استرداد رسوم إصدار وتجديد السجل التجاري، رسوم التسجيل لدى الغرفة التجارية، رسوم التسجيل في النطاق السعودي، رسوم رخصة البلدية والأنشطة التجارية الأخرى.
  2. التمويل غير المباشر: تم تخصيص 1,6 مليار ريال لإيجاد قنوات تمويل للمؤسسات الاستثمارية، بخلاف البنوك، لتقديم تمويل أقل تكلفة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
  3. زيادة رأسمال "كفالة"، هذه مبادرة مدعومة من قبل الصندوق السعودي للتنمية تهدف إلى ترقية مشاركة البنوك التجارية في إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ورغم أن البرنامج شهد مستوى مناسباً من النجاح (شكل 9)، لكن المفارقة أن نجاحه يشير إلى أحد الأسباب الرئيسية لنقص تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك في المرحلة الأولى. ويعود ذلك إلى أن برنامج "كفالة" يشجع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي لا تستطيع تقديم ضمانات أو سجلات مالية لنفسها. وقد تم تخصيص مبلغ 800 مليون ريال لهذه المبادرة، وهي تستهدف المنشآت في 11 قطاعاً مختلفاً.
  4. صندوق رأس المال الجريء، ويستهدف الشركات الناشئة لتجسير الفجوة الاستثمارية وتحفيز المزيد من الاستثمارات في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتبلغ تكلفة المبادرة 2,8 مليار ريال.
- مؤخراً، أعلنت "نماء" أن المرحلة الثالثة من الحزمة التحفيزية للعام 2019 سينصب تركيزها على تحفيز المنشآت الصناعية غير النفطية في القطاع الخاص. علاوة على ذلك، أطلقت وزارة العمل مبادرة "الفاورة المجمع" في يناير 2019، مما يساهم في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال استردادها للفرق في مدفوعات العمالة الأجنبية التي تحملتها خلال عام 2018.

أعلنت الحكومة في ديسمبر 2017، عن برنامج بقيمة 72 مليار ريال لتحفيز نمو القطاع الخاص....

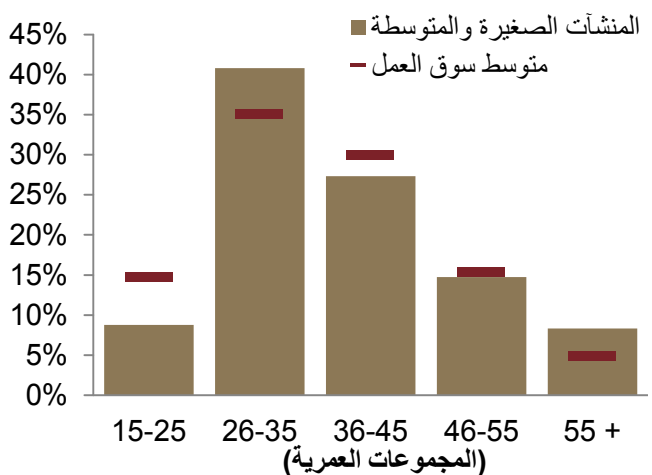
...يشمل استرداد بعض الرسوم الحكومية، والتمويل غير المباشر، وزيادة رأسمال مبادرة "كفالة"، وإنشاء صندوق رأس المال الجريء.

مؤخراً، أعلنت "نماء" أن المرحلة الثالثة من الحزمة التحفيزية للعام 2019 ستعلن قبل نهاية العام.

شكل 9: عدد وقيمة الضمانات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب برنامج كفالة



شكل 8: توزيع السعوديين العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حسب الفئة العمرية





مبادرات رئيسية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة (نص مظلل 1). بالمجمل، تهدف تلك المبادرات إلى تنظيم وتطوير القطاع الخاص بصفة عامة، وزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي.

### العقبات التي تعترض المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة

يشير أحدث مسح للهيئة العامة للإحصاء، أجرته حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة عام 2017، إلى أن تعرفه الكهرباء تمثل أكبر عقبة أمام بدء النشاط التجاري (جدول 1). مع ذلك، هناك بعض التباين في بعض العقبات، ويتوقف ذلك على حجم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

على سبيل المثال، يبدو أن تعرفه الكهرباء أكثر أهمية كعقبة بالنسبة للمنشآت الصغيرة جداً (12) بالمائة من المنشآت الصغيرة جداً)، مقارنة بالمنشآت متوسطة الحجم (10 بالمائة). من ناحية أخرى، يعتبر توفر العمالة الماهرة أكثر أهمية بالنسبة للمنشآت متوسطة الحجم (8 بالمائة)، مقارنة بالمنشآت الصغيرة جداً (6 بالمائة).

بعد تعرفه الكهرباء، تأتي الأنظمة والتراخيص الحكومية كثاني عقبة رئيسية، وتشكل نسبة 8 بالمائة. يبلغ عدد الإجراءات المطلوبة لبدء نشاط تجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 6 إجراءات، وهي تقل عن متوسط عدد الإجراءات المطلوبة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي تبلغ 8 (شكل 10). من ناحية أخرى، بموجب مبادرة جديدة، هناك خطة لتسريع جميع الإجراءات الحكومية المطلوبة لبدء نشاط تجاري في المملكة من خلال منصة "مراس"، وتهدف المنصة إلى تسهيل عملية إنشاء نشاط تجاري جديد، من خلال خدمات متكاملة عبر الانترنت أطلقتها مبادرة "تيسير" وهي مبادرة تنفذها مجموعة تتكون من 20 جهة حكومية مجتمعة بغرض دعم نمو القطاع الخاص (جدول 2).

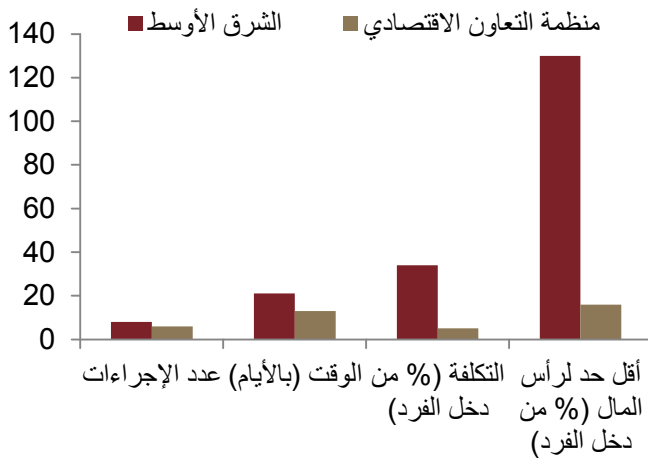
رغم أن 2 بالمائة فقط من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة اعتبرت الحصول على التمويل يشكل عقبة رئيسية أمام بدء نشاط تجاري، لكن دراسة أجراها صندوق النقد الدولي وجدت أن أكثر من 50 بالمائة من الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تستطيع الحصول على قروض، و30 بالمائة منها ترى أن صعوبة الحصول على القروض يشكل عقبة رئيسية. وترى مجموعة

يشير أحدث مسح للهيئة العامة للإحصاء، أجرته حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة عام 2017، إلى أن تعرفه الكهرباء تمثل أكبر عقبة أمام بدء النشاط التجاري...

تلتها القوانين والتراخيص الحكومية، كعقبة ثانية.

2 بالمائة فقط من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، اعتبرت الحصول على التمويل يشكل عقبة رئيسية أمام بدء نشاط تجاري.

شكل 10: تكلفة وصعوبة بدء العمل التجاري



جدول 1: العقبات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، كنسبة مئوية:

| العوائق   | %           |
|---|-------------|
| أسعار الكهرباء  | 12%         |
| أنظمة وقوانين العمل                                       | 8%          |
| الحصول على التراخيص التجارية والتصاريف                    | 8%          |
| استمرارية التزود بالكهرباء دون انقطاعات                   | 7%          |
| الحصول على الموقع / استئجار المبنى                        | 6%          |
| الأمن والاستقرار  | 6%          |
| إجراءات التفتيش الحكومي على المنشآت                       | 6%          |
| توفر الأيدي العاملة الماهرة                               | 6%          |
| أسعار المياه  | 6%          |
| الإجراءات الحكومية والبيروقراطية                          | 6%          |
| استمرارية التزود بالمياه دون انقطاعات                     | 5%          |
| أسعار الوقود  | 5%          |
| أنظمة الجمارك والتجارة الخارجية                           | 4%          |
| الحصول على خط الهاتف والانترنت (الاتصالات)                | 4%          |
| استمرارية التزويد بالوقود دون انقطاع                      | 4%          |
| القدرة على الوصول إلى المساعدة التقنية (التدريب والخدمات) | 3%          |
| الحصول على التمويل  | 2%          |
| إمكانية التصدير   | 1%          |
| أخرى (غير ذلك)  | 1%          |
| <b>المجموع</b>  | <b>100%</b> |



من التقارير الصادرة من صندوق النقد الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي، أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تواجه مثل تلك العقبات في التمويل نتيجة لتردد البنوك في إقراضها، لأن البنوك تنظر إلى تلك المنشآت باعتبارها صغيرة، وأنشطتها أقل تنوعاً، وتعاني من ضعف هيكلها المالية، مما يجعل إقراضها ينطوي على مخاطر كبيرة. وفي نفس الوقت، ترى تلك التقارير أن بدائل التمويل خارج القطاع المصرفي محدودة، كما أن المؤسسات المالية غير المصرفية، كمؤسسات التمويل الأصغر وشركات التأجير وشركات الملكية الخاصة أو شركات رأس المال الجريء، غير متطورة في المنطقة.

### الجهات التي تدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة

رغم أن هيئة "منشآت" تعتبر هي الداعم الرئيسي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، لكن مدى التغيير الذي تنوي المملكة تحقيقه في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة يتطلب جهوداً تكاملية ومتناسقة من عدد من الجهات (جدول 3). من ناحية أخرى، ظلت الهيئة العامة للاستثمار تلعب دوراً مهماً في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والعالمية في المملكة (نص مظل 2).

### نص مظل 2: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة

وفقاً لدراسة أعدها منتدي الرياض الاقتصادي، يمكن تصنيف معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة كمنشآت صغيرة ومتوسطة مقبلة، باستثناء بعض مشاريع التشييد والصناعة الكبيرة. ووجدت الدراسة أنه بحلول عام 2012، كانت حوالي 70 بالمائة من تراخيص الاستثمار الأجنبي المباشرة تندرج تحت قطاع الخدمات، و 30 بالمائة تحت قطاع الصناعة.

إضافة إلى ذلك، قدمت الهيئة العامة للاستثمار مؤخراً عدداً من المبادرات تهدف إلى جذب 200 من المنشآت الصغيرة والمتوسطة و50 من شركات رأس المال الجريء العالمية إلى المملكة، بنسبة ملكية تبلغ 100 بالمائة. ومن أهم القطاعات التي تهدف الهيئة العامة للاستثمار جذب المنشآت الصغيرة والمتوسطة إليها: تقنية المعلومات، والتقنية المالية، وتكنولوجيا الترفيه، والرياضة، والرعاية الصحية. وقد تبني هذه القطاعات بالفعل من قبل رؤية 2030 وبرامج تحقيق الرؤية، لتكون جزءاً من تنوع الاقتصاد المحلي من خلال تطوير قطاعات جديدة.

رغم أن هيئة "منشآت" تعتبر هي الداعم الرئيسي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة...

..لكن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة يتطلب جهوداً تكاملية ومتناسقة من عدد من الجهات.

وفقاً لدراسة حديثة، تُصنّف معظم شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة عام 2012، كمنشآت صغيرة ومتوسطة.

جدول 3: بعض الهيئات التي تدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة

جدول 2: "مراس"، المرحلة الأولى:



إصدار سجل تجاري  
من...  
  
وزارة التجارة والاستثمار  
Ministry of Commerce and Investment

  
مراس  
Meras  
في مرحلتها الأولى، تتيح "مراس" لأصحاب الشركات الفرصة لإكمال جميع الخدمات التالية في منصة واحدة.

فتح ملف لدى...  
  
وزارة العمل  
والتنمية الاجتماعية  
المملكة العربية السعودية

فتح ملف ضريبي لدى...  
  
الهيئة العامة للزكاة والدخل  
GENERAL AUTHORITY OF ZAKAT & TAX

فتح ملف لدى...  
  
مجلس الغرف السعودية  
Council of Saudi Chambers

فتح ملف لدى...  
  
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية  
General Organization for Social Insurance



## المنشآت الصغيرة والمتوسطة في رؤية 2030

أحد الأهداف الرئيسية للرؤية، فيما يتعلق بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، زيادة مستوى مشاركة تلك المنشآت في الناتج المحلي الإجمالي السعودي، من 20 بالمائة حالياً إلى 35 بالمائة عام 2030. في الواقع، تعترف الرؤية بالمصاعب الحالية المتصلة بمساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، وترى أن هذه المنشآت لا تزال تستطيع تحمل الإجراءات القانونية والإدارية البطيئة والمعقدة غير الضرورية. وأكثر من ذلك، تقول الرؤية أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة قادرة كذلك على الكفاح لاجتذاب حاجتها الضرورية من المهارات والقدرات والتمويل الضرورية.

ورد ذكر مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي في العديد من برامج تحقيق الرؤية (جدول 4). وعلى وجه الخصوص، يولي برنامج تطوير القطاع المالي اهتماماً خاصاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويضع مجموعة كبيرة من المبادرات، كما سنوضح أدناه. إضافة إلى ذلك، وفي تحديث صدر مؤخراً، أورد برنامج التحول الوطني عدداً من المبادرات لتحسين مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن القطاع الخاص (جدول 5).

### برنامج تطوير القطاع المالي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

يخصص برنامج تطوير القطاع المالي مبادرتين محددتين للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (للمزيد بهذا الخصوص، الرجاء الاطلاع على تقريرنا بعنوان: [خطة تنفيذ برنامج تطوير القطاع المالي الصادر في يونيو 2018](#)):

1. تحسين منظومة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال العديد من البرامج والتي هي الأخرى تم إدراجها في النسخة المحدثة من برنامج التحول الوطني (جدول 5).
2. ربط أهداف التمويل مع البنوك بحلول عام 2020.

ولتقييم مدى التطور الذي تحققه للمبادرتين، حدّد البرنامج أربعة مؤشرات ذات صلة:

1. القروض المقدمة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من إجمالي القروض المصرفية

| اسم المؤشر   | 2016 | 2018 | 2019 | 2020 |
|--|------|------|------|------|
| القروض المقدمة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من إجمالي القروض المصرفية | 2    | 2    | 3    | 5    |

أحد الأهداف الرئيسية للرؤية، زيادة مستوى مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي السعودي، من 20 بالمائة حالياً إلى 35 بالمائة عام 2030...

..وقد ورد ذكر ذلك الهدف في العديد من برامج تحقيق الرؤية.

وقد أكد برنامج تطوير القطاع المالي، وهو أحد برامج تحقيق الرؤية، على دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي، من خلال عدد من المبادرات.

### جدول 4: برامج تحقيق الرؤية المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة

#### برنامج صندوق الاستثمارات العامة

- تعزز عملية تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة واستثمارات رأس المال الجريء، من خلال تأسيس صندوق الصناديق، برأسمال قدره 4 مليارات ريال.

#### برنامج جودة الحياة

- تقديم تمويل بقيمة 440 مليون ريال إلى 600 من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مختلف مناطق المملكة بحلول عام 2020، بالتركيز على المناطق الأقل إمكانيات من الناحية التجارية.

#### برنامج تطوير القطاع المالي

- تحفيز القطاع المالي لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (نص مظل 3).

#### برنامج الإسكان

- دعم زيادة مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع العقارات.





وكما جاء في تقرير مشترك صادر عام 2010 من البنك الدولي واتحاد البنوك العربية، فإن انعدام الشفافية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة وضعف البنية التحتية المالية (ضعف المعلومات الائتمانية، وضعف حقوق الدائنين، وضعف البنية التحتية المساندة)، كان أحد العقبات الرئيسية التي تحول دون توسع البنوك في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وبناءً على ما ذكرنا، فإن برنامج تطوير القطاع المالي يشير إلى الحاجة إلى إقامة "منظومة" قبيل تحفيز البنوك. ورغم أن جزءاً من تلك المنظومة يشمل إعادة هيكلة برنامج كفاءة، لكن المنظومة تركز أيضاً على زيادة قدرات شركتي الائتمان السعوديتين، "بيان" و"سمة"، فيما يختص بجمع وتحديث البيانات الشاملة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (نص مظل 3).

وإجمالاً، فعلى الرغم من أن برامج الضمانات، كبرنامج كفاءة، قد لعبت دوراً مهماً في توفير التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلا أن وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي تؤكد على أن تعزيز أنظمة المعلومات الائتمانية وحقوق الدائنين ستكون هي الموضوعات الأهم في المستقبل.

### نص مظل 3: تحفيز القطاع المالي لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تم وضع مبادرتين مفصلتين لتحفيز مقدمي الخدمات المالية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

- (1) تحسين منظومة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال:
  - تعزيز الإطار القانوني.
  - إعادة هيكلة برنامج كفاءة.
  - التزام الحكومة بتخصيص المزيد من العقود للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
  - تمكين شركتي "بيان" و"سمة" من جمع وتحديث بيانات شاملة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
  - إنشاء وكالة تصنيف محلية لتقييم الأوضاع الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
  - توفير خيارات بديلة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (كالتمويل عن طريق الأسهم الخاصة أو رأس المال الجريء).

(2) تحديد أهداف الإقراض للبنوك بحلول عام 2020.

يشير برنامج تطوير القطاع المالي، إلى الحاجة إلى إقامة "منظومة" قبيل تحفيز البنوك لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة...

...وتحديد أهداف الإقراض للبنوك بحلول عام 2020.

كذلك، يستهدف برنامج تطوير القطاع المالي، زيادة خيارات التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال الأسهم الخاصة ورأس المال الجريء.

جدول 5: مبادرات برنامج التحول الوطني المحدثة والخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة: بعض الهيئات ذات العلاقة بتلك المبادرات: وزارة التجارة، وزارة التخطيط، وزارة العدل، وزارة العمل، هيئة "منشآت"، والهيئة العامة للاستثمار.

تصميم سياسات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل إجراءات التسجيل، وتطوير الابتكارات.

إعداد حلول تمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال التمويل الحكومي والقطاع الخاص.

زيادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جميع مناطق المملكة، لتحفيز النمو في المناطق الأقل نمواً.

دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجالات المحاسبة والزكاة والضرائب.

تحسين موارد المنشآت الصغيرة والمتوسطة وإنتاجيتها، عبر البرامج التدريبية.

إنشاء مركز أبحاث لتقديم مؤشرات وإحصائيات دقيقة بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

إطلاق تطبيقات إلكترونية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال تقديم تدريب إلكتروني، وخدمات استشارية، ومنصة للتوظيف.



## 2. قيمة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق الاستثمارات الخاصة ورأس المال الجريء

| اسم المؤشر  | 2016 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|------|------|------|------|
| قيمة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق الاستثمار الخاص ورأس المال الجريء (مليار ريال) | -    | -    | 13   | 23   |

هناك برنامج آخر أُطلق مؤخراً يهدف إلى تعزيز تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ذلك هو برنامج مشاركة. يُنظر إلى هذا البرنامج باعتباره ذو صلة مباشرة بمؤشر برنامج تطوير القطاع المالي المتعلق بزيادة مستوى تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال الاستثمار الخاص ورأس المال الجريء. ويهدف برنامج مشاركة، الذي يعتبر جزءاً من تمويل واسع تدعمه الحكومة وتبلغ قيمته 4 مليار ريال، إلى إيجاد نظام يوفر الأنواع المطلوبة من رأس المال لجميع مراحل دورة حياة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، على أساس قواعد الشريعة الإسلامية. ويهدف برنامج مشاركة بصفة خاصة إلى تسهيل التمويل من خلال رأس المال الجريء، والاقتراض، والتمويل متوسط الأجل من حيث السداد، وصناديق الأسهم الخاصة، ولذلك يعتبر مناسباً جداً لتحقيق هذا المؤشر الخاص.

## 3. ترخيص ثلاث جهات على الأقل في مجال التقنية المالية بحلول عام 2020:

| اسم المؤشر                                 | 2016 | 2018 | 2019 | 2020 |
|--|------|------|------|------|
| عدد الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية | -    | -    | -    | 3    |

يعرّف صندوق النقد الدولي التقنية المالية، بأنها تقنيات جديدة تؤثر تطبيقاتها على الخدمات المالية، والذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والقياسات الحيوية، وسلسلة الكتل (البلوكشين).

على المستوى العالمي، وخلال العقد الأخير على الأقل، كان هناك تسارع كبير في مجموعة واسعة من منتجات وخدمات التقنية المالية. هذا التسارع، أدى بدوره إلى ظهور تطبيقات تكنولوجية جديدة ساهمت في تبسيط العمليات المالية اليومية، مثل الدفع، والإدخار، والاقتراض، وإدارة المخاطر، والحصول على المشورة المالية (جدول 6). في نفس الوقت، جذبت شركات (الفنتك) استثمارات ضخمة خلال السنوات الأخيرة. وفقاً لأرقام صادرة من صندوق النقد الدولي، ارتفع إجمالي الاستثمار العالمي في شركات (الفنتك) من 9 مليار دولار عام 2010 إلى أكثر من 25 مليار دولار عام 2016. وكذلك

تعرف التقنية المالية، بأنها تقنيات جديدة تؤثر تطبيقاتها على الخدمات المالية، والذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والقياسات الحيوية، وسلسلة الكتل (البلوكشين).

عالمياً، جذبت شركات التقنية المالية (الفنتك) استثمارات ضخمة خلال السنوات الأخيرة...

## جدول 6: التقنية المالية (الفنتك)، ورؤية 2030، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

تعرف التقنية المالية، بأنها تقنيات جديدة تؤثر تطبيقاتها على الخدمات المالية، والذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والقياسات الحيوية، وسلسلة الكتل.





ارتفع الاستثمار من خلال رأس المال الجريء بصورة مطردة، من 0,8 مليار دولار في عام 2010 إلى 13,6 مليار دولار عام 2016.

رغم التطورات على المستوى العالمي، لكن التطور في مجال التقنية المالية في المملكة لا يزال محدوداً حتى اليوم. وكما جاء في وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي، فإن المملكة هي الدولة الوحيدة، من بين الدول الرائدة في مجال التقنية المالية، التي لا تسمح بإصدار تراخيص غير مصرفية لشركات (الفنتك). في غضون ذلك، أطلقت "ساما"، قبيل أسابيع قليلة من الإعلان عن برنامج تطوير القطاع المالي، مبادرة "فنتك السعودية Fintech Saudi" والتي تتضمن العديد من الأهداف التي تم تحديدها في الوثيقة باعتبارها أهدافاً مناط بـ "ساما" تحقيقها. علاوة على ذلك، يتوقع أن تطلق مبادرة "فنتك السعودية"، في الفترة المقبلة، عدداً من الورش والأنشطة التعليمية والتوعوية لمساعدة تحفيز الابتكار في مجال التقنية المالية.

كذلك، ينتظر أن تحظى طموحات المملكة في مجال التقنية المالية بدعم صندوق الاستثمارات العامة، والذي أثبت في الماضي القريب استعداداه للاستثمار في مثل تلك المنشآت. ويشير برنامج صندوق الاستثمارات العامة الخاص برؤية 2030، إلى أن دور الصندوق السيادي، من بين أشياء أخرى، هو تطوير الخبرات التقنية في المملكة. وعلى وجه الخصوص، فإن أحد أهداف برنامج صندوق الاستثمارات العامة هو المساعدة في تطوير منظومة المصرفية الرقمية ودعم البنوك في خططها للتحول الرقمي لتصبح مواكبة للاتجاهات والممارسات العالمية. وبناءً على ذلك، فإن صندوق الاستثمارات العامة يتوقع أن يكون أحد المستثمرين الرئيسيين في التقنية المالية، محلياً وعالمياً، في المستقبل.

#### 4. زيادة عدد المنشآت الصغيرة/والصغيرة جداً المدرجة في سوق الأسهم:

| اسم المؤشر  | 2016 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|------|------|------|------|
| زيادة عدد المنشآت الصغيرة والصغيرة جداً المدرجة كنسبة مئوية من إجمالي الشركات | 34   | 36=< | 39=< | 40=< |

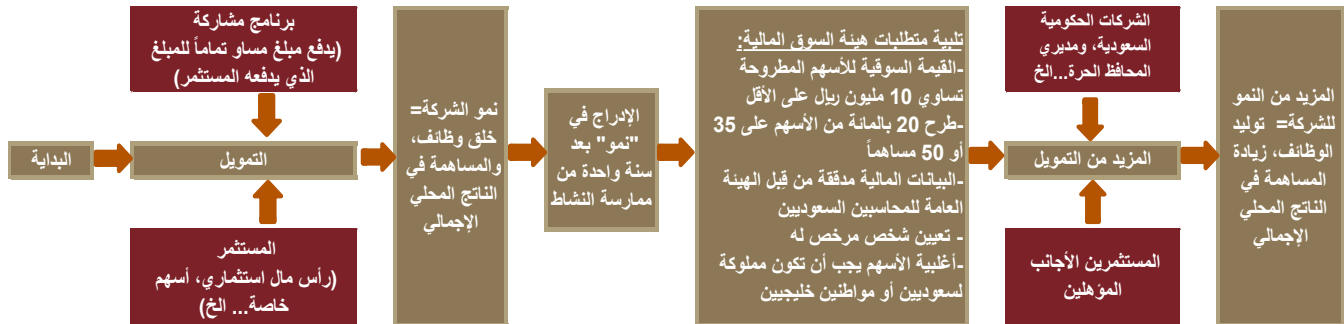
في فبراير 2017، أطلقت هيئة السوق المالية بصفة رسمية سوقاً موازية في المملكة، ونعتقد أن هذه الخطوة تعتبر القوة المحركة لتحقيق هذا المؤشر المذكور أعلاه. ورغم أن المملكة العربية السعودية هي أول دولة في منطقة الخليج تطلق سوقاً موازية، إلا أن مثل هذه الأسواق قائمة منذ سبعينيات القرن الماضي في العديد من الاقتصادات الناضجة. وأفضل مثال لسوق موازية هو نازدك الأمريكي، الذي تم إنشاؤه في مطلع سبعينيات القرن الماضي. وخلال منتصف وأواخر تسعينيات القرن الماضي،

..لكن التقدم في مجال التقنية المالية السعودية لا يزال محدوداً حتى اليوم.

يتوقع أن يكون صندوق الاستثمارات العامة أحد المستثمرين الرئيسيين في التقنية المالية، محلياً وعالمياً.

يهدف برنامج تطوير القطاع المالي، إلى رفع عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة المدرجة في سوق (نمو).

#### جدول 7: الخطوات التي يمر بها المشروع الصغير أو المتوسط من مرحلة البداية إلى حين تسجيله في سوق (نمو)





أطلقت مجموعة من البورصات الأوروبية نسختها الخاصة بها من السوق الموازية، ومنها أيه أي إم (المملكة المتحدة)، ونيور ماركت (ألمانيا)، ونوفوب مارشي (فرنسا).

حققت الأسواق الموازية العالمية الكبيرة نجاحاً نسبياً، مما ساعد على نشوء عدد من الشركات المزدهرة، التي سعت في نهاية المطاف إلى الإدراج الكامل في السوق الرئيسي. وبنفس الطريقة، فإن السوق الموازي السعودي (نمو) يمثل أملاً للشركات للانتقال إلى السوق الرئيسي (شكل 7). ولمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر هذه الوسيلة، طرحت هيئة "منشآت" مبادرة منفصلة سمّتها "طومح"، تهدف إلى تقديم الدعم والحلول الاستثمارية فيما يتعلق بنمو تلك المنشآت ومتطلبات إدراجها في سوق الأسهم.

بالمجمل، يمكننا ملاحظة تركيز رؤية 2030 على إيجاد وتفعيل حلول تمويلية جديدة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كالتمويل غير المباشر ومبادرات رأس المال الجريء التي بحثناها أعلاه (جدول 8). نتيجة لذلك، ذكرت "ساما" مؤخراً أن تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السوق المحلي ارتفع من 2 بالمائة من إجمالي القروض عام 2011 مقترناً من النسبة المستهدفة للعام 2020 وهي 5 بالمائة بنهاية عام 2018. كل تلك الإجراءات ربما تساعد على تحسين بيئة الأعمال المحلية. وتؤدي إلى تحسين ترتيب المملكة في مؤشر "ممارسة الأعمال"، وهو تقرير سنوي يصدره البنك الدولي. وفي أحدث نسخة من ذلك التقرير، تحسن ترتيب المملكة، من حيث "تسهيل ممارسة الأعمال"، باحتلالها المرتبة 92 في المؤشر الذي يتكون من 192 دولة، مقارنة بالمرتبة 96 التي كانت قد احتلتها عام 2015. وفي هذا الخصوص، تهدف الهيئة العامة للاستثمار إلى جعل المملكة تأتي ضمن الـ 20 دولة الأولى خلال السنوات القليلة القادمة.

ذكرت "ساما" مؤخراً أن تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السوق المحلي ارتفع من 2 بالمائة من إجمالي القروض عام 2011 مقترناً من 5 بالمائة بنهاية عام 2018...

تحسن ترتيب المملكة، من حيث "تسهيل ممارسة الأعمال"، باحتلالها المرتبة 92 في المؤشر الذي يتكون من 192 دولة، مقارنة بالمرتبة 96 التي كانت قد احتلتها عام 2015.

## التحديات والفرص

بما أن الحكومة تطرح قطاعات جديدة في الاقتصاد المحلي في سبيل تحقيق هدفها لتنوع الموارد الاقتصادية، فإن ذلك سيتيح فرصاً كبيرة لأصحاب المنشآت. على سبيل المثال، تعتبر السياحة أحد القطاعات الرئيسية التي تستهدف رؤية 2030 توسيعها. تمثل المنشآت السياحية 60 بالمائة من إجمالي المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي، بينما تمثل في المملكة 12 بالمائة فقط (شكل 11). علاوة على ذلك، ضمن المنشآت السياحية، هناك تفاوت كبير في حجم منشآت الفنون والترفيه والترويج بين الاتحاد الأوروبي (47 بالمائة من إجمالي المنشآت الصغيرة والمتوسطة) والمملكة (0,2 بالمائة من إجمالي المنشآت الصغيرة والمتوسطة)، مما يتيح فرصاً جيدة لنمو تلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي، في ظل التوسع المتوقع في القطاع. وكما ذكرنا في تقريرنا بعنوان: [السياحة والترفيه](#)، الصادر في أبريل 2018، يرجح ظهور فرص جيدة بفضل إقامة شراكات بين

الطريق إلى التنوع الاقتصادي، يجب أن يتيح فرصاً جيدة لأصحاب المنشآت.

## جدول 8: الإصلاحات الجديدة الرئيسية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة:

رد الرسوم الحكومية إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مثل رسوم العمالة الأجنبية، التي سجلت النسبة الأعلى في تكلفة الرسوم.

التمويل غير المباشر، بهدف توفير التمويل بتكلفة أقل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

زيادة رأسمال كفاءة، وهو برنامج تم وضعه لدعم عملية تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال النظام المصرفي وعن طريق الضمانات.

صندوق رأس المال الحكومي الجريء، الذي يستهدف الشركات الناشئة.



القطاعات العام والخاص، وهي شركات ستتيح عمليات تدريب وتعليم مكثفة، مما يساعد على دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة. على سبيل المثال، تستطيع الحكومة تقديم الدعم من خلال تأسيس شركات بين فنادق المنطقة، ومنظمي البرامج السياحية، وشركات النقل، والباعة، وأصحاب المنشآت، والإدارات الحكومية ذات الصلة، لمعالجة الصعوبات وإقامة الشركات. وفي النهاية، ستستفيد المنشآت الصغيرة والمتوسطة من النمو في سوق السياحة، ووفورات الحجم الكبير التي يتيحها قطاع السياحة والترفيه الناشئ، مما يساعد الاقتصاد المحلي على تحقيق هدف تنويع الموارد.

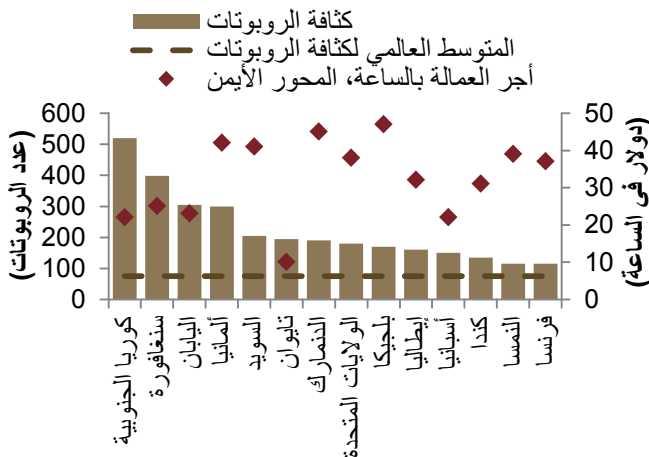
كذلك يمكن أن تلعب التقنية دوراً كبيراً في تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وجدت دراسات حديثة أعدها المنتدى الاقتصادي العالمي، أن للتقنيات عائداً كبيراً على الاستثمار في الدول التي ترتفع فيها تكلفة العمالة، حيث يكون المنتجون أكثر حماساً للبحث عن تقنيات تزيد من إنتاجية العامل. في عام 2015، شكلت أمريكا الشمالية وأوروبا مجتمعين نحو 80 بالمائة من سوق التقنيات القابلة للارتداء (الملبوسة)، وما يقارب 70 بالمائة من وحدات الطباعة الصناعية ثلاثية الأبعاد، حيث أظهرت كلتا التقنيتين أن لهما علاقة بزيادة إنتاجية العامل بعدة طرق. علاوة على ذلك، ذهب 70 بالمائة من الـ 250 ألف روبوت صناعي التي بيعت عام 2015 إلى خمسة دول: أربعة منها معروفة بالمائة من الارتفاع النسبي لتكلفة العمالة لديها: ألمانيا، واليابان، وكوريا الجنوبية، والولايات المتحدة (شكل 12). وفي ظل تحديد الاستثمارات المستقبلية بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وكما أوضحنا أعلاه، تستطيع التقنية المالية مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كثير من جوانب النشاط والحلول التمويلية.

إضافة إلى ذلك، وباعتباره بديلاً تمويلياً بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، يبدو أن الفرصة تتسع أمام التمويل الإسلامي للمساهمة في سوق المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وقد وجدت دراسة أجرتها مؤسسة التمويل الدولية عام 2014، أن هناك طلباً مرتفعاً على المنتجات الإسلامية بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي المملكة، أجرت مؤسسة التمويل الدولية مسحاً خلصت منه إلى أن نحو 90 بالمائة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة تبحث عن الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ووجدت الدراسة أن هناك عدداً من منتجات التمويل الإسلامية تناسب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، كالمضاربة والمشاركة، وهما من صيغ المشاركة الساندة، والتي تسمح للبنوك الإسلامية بتقديم القروض على مدى زمني طويل إلى المنشآت ذات المخاطر المرتفعة من حيث العوائد والإجارة، مما يتيح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تفادي مشكلة الضمانات. هذا الطلب المرتفع على التمويل الإسلامي، يتيح فرصة كبيرة لشركات التمويل المحلية المشاركة في مبادرة التمويل غير المباشر، حيث أن معظم تلك الشركات تقدم منتجات تمويل متوافقة مع الشريعة.

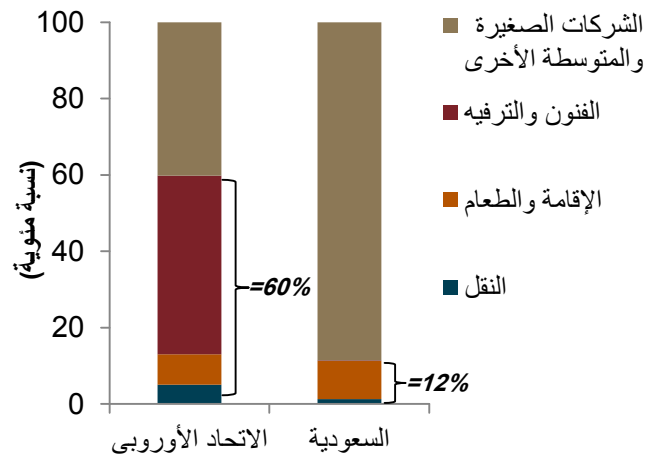
كذلك، يمكن أن تلعب التقنية دوراً كبيراً في تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة.

يبدو أن الفرص تتسع أمام إتاحة منتجات التمويل الإسلامي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

شكل 12: كثافة استخدام الروبوتات في الدول التي ترتفع فيها تكلفة العمالة (عدد الروبوتات لكل 10,000 عامل صناعي)



شكل 11: نسبة منشآت السياحة في إجمالي المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مقارنة الاتحاد الأوروبي بالمملكة





هناك فرصة أخرى أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تتمثل في الدعم الذي تتلقاه للإدراج في (نمو)، السوق الموازي، كما ذكرنا أعلاه. وبما أن الشركة المدرجة في (نمو) يزداد حجمها، فإن انتقالها إلى السوق الرئيسي سيؤدي إلى تحسن مصاحب في سجل أدائها، وكذلك زيادة تغطية المحللين لأسهمها، وكلا هذين العاملين ربما يساعدان في ضمان زيادة الطلب على أسهم تلك الشركة. وبالنظر إلى برنامج مشاركة و(نمو) معاً، يمكننا أن نكتشف التفكير الاستراتيجي وراء سياسة الحكومة في سعيها لإيجاد وسيلة للشركات الصغيرة والمتوسطة لتتيح لها الترقى والانتقال من كيان صغير ناشئ إلى شركة كبيرة مدرجة في السوق الرئيسي.

علاوة على ذلك، طرحت الرؤية، من خلال برنامج صندوق الاستثمارات العامة وبرنامج تطوير القطاع المالي، عدداً من الحلول لتحفيز مزودي خدمات التمويل، ولتحسين منظومة التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتشمل منظومة التمويل، تعزيز الإطار التشريعي، وتمكين شركات "بيان" و"سمة" من تجميع وتحديث البيانات الشاملة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتأسيس وكالة تصنيف محلية لتقييم الوضع الائتماني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. ولمتابعة مدى التقدم الذي يحرز في هذا الخصوص، يقترح برنامج تطوير القطاع المالي مؤشرات لتحفيز البنوك لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة حتى عام 2020، مثل نسبة تلك القروض إلى إجمالي القروض المصرفية.

وفي ظل الإصلاحات الجديدة لتحسين بيئة الأعمال، والمبادرات العديدة الرامية إلى إيجاد الحلول التمويلية، نتوقع زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي بصورة تدريجية، خاصة مع ارتفاع الطلب المحلي ومستوى الاستهلاك بسبب الحجم الكبير للسكان في المملكة. إضافة إلى ذلك، وجنباً إلى جنب مع التغيرات الهيكلية في سوق العمل، يستطيع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة توفير الكثير من الفرص الوظيفية، وخاصة لفئة الشباب.

مع زيادة حجم الشركة الصغيرة أو المتوسطة المدرجة في (نمو)، فإن انتقالها إلى السوق الرئيسي سيؤدي إلى زيادة أرباحها.

هناك زيادة تدريجية في مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي، تلوح في الأفق.

## إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار. البيانات الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من الهيئة العامة للإحصاء، والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، ورؤية 2030 وبرنامج تحقيق الرؤية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وإيرستات، وشركة جلوبال إكس فندس، وهيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، ومن مصادر إحصائية محلية وعالمية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.